

تحسين بيئة ممارسة الأعمال ودوره في الحد من البطالة في العراق

م.م. محمد عربي ياسر*

المستخلص

يقتضي تعزيز إستثمار وجود مناخ استثماري يوفر الفرص لمن لديه الرغبة في تنمية استثمارته مما ينعكس على الإقتصاد بشكل توليد فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة فالنشاط الإقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة تعد مقومات أساسية لتحسين عمل السوق، وهذا ما تنقده نسبياً بيئة ممارسة الأعمال في العراق والذي تؤكد المراتب المتأخر في التقارير الدولية، والذي يتوازي مع ارتفاع معدلات البطالة، وقد تم تناول ذلك في هذا البحث فضلاً عن بحث العوامل الأخرى المؤثرة في البطالة ومدى إمكانية إصلاح بيئة الأعمال في العراق.

الكلمات الرئيسية:- بيئة ممارسة الأعمال، البطالة، النشاط الإقتصادي

Improving The Business Environment And Its Role In Reducing Unemployment In Iraq

Mohammed Araby Yasser

Abstract

The promotion of investment requires an investment climate that provides opportunities for those who desire to develop their investments, which will affect the economy in the form of creating new job opportunities that contribute to reducing unemployment rates. Economic activity requires the availability of rational rules that are essential for improving the work of the market. Iraq, which is confirmed by the late ranks in international reports, which parallels the high rates of unemployment, has been addressed in this research as well as the examination of the factors affecting the unemployment and the extent of the possibility of reforming the business environment in Iraq.

Keywords:- Economic activity , Unemployment, Business environment

مقدمة

تعد مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي تواجهها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وبغض النظر عما تملكه هذه الدول من عائدات مالية، وقد تأكد ذلك في العراق إذ إنه بالرغم من توافر العائدات المالية من الصادرات النفطية اللازمة لترقية العمل وتوفيره، إلا إن هناك ما يسمى بعدم تكافؤ الفرص في

* عضو هيئة تدريسية/ كلية الإمام الكاظم عليه السلام

التشغيل، ولعل التفسير الممكن لذلك يكمن في إنعدام الكفاءة في تخصيص واستخدام هذه العائدات باتجاه توفير فرص عمل لائقة للباحثين عنها، مع إنه هناك العديد من الدول التي تمتلك موارد وإمكانيات مادية وبشرية شبيهة بإمكانيات العراق أو أقل منها، وكانت تعاني البطالة، وإنخفاض مستوى الدخل الفردي، لكنها استطاعت تخطي ذلك وحقت تقدماً في حل هذه المشكلات، بسبب تهيئتها لبيئة أعمال صالحة وسهلة، تشجع على تطور الأنشطة الاقتصادية.

ومن هنا تأتي أهمية البحث تعبيراً عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لموضوعي معالجة البطالة والحد من آثارها السلبية في تحقيق الأمن والتنمية، وما لسهولة بيئة ممارسة الأعمال من دور في توفير فرص العمل المطلوبة.

مشكلة البحث / تتمثل في،

- أهمية العوامل الأخرى وآثارها في كل من البطالة وبيئة الأعمال معا، مثل السكان والفساد وعدم الاستقرار الأمني وتقلبات أسعار النفط وغيرها، ولكن هذا البحث يهتم بدراسة عامل بيئة ممارسة الأعمال.
- تناقض الإحصاءات الرسمية الخاصة بالبطالة فيما بينها من جانب، وبينها وبين ما تنشره المنظمات العربية والعالمية.

وهذا يدعونا إلى طرح فرضية البحث، بالشكل الآتي: إن تحسين بيئة ممارسة الأعمال يساهم مساهمة فاعلة في الحد من البطالة.

هدف البحث/ بناء على ما تقدم يهدف إلى بيان كيفية بناء مسارات السياسات الممكنة للحد من البطالة وتنفيذها في دولة غنية بالموارد كالعراق، مع طرح التساؤلات الآتية:

• ماالتفسيرات الاقتصادية للبطالة؟

• ماهي العوامل التي تساهم في تفاقم معدلاتها في العراق؟

• هل يمكن الحد من البطالة ومن آثارها في العراق؟

• ماهو دور تحسين بيئة الأعمال في الحد من البطالة في العراق؟

حدود البحث المكانية والزمانية/ اختصت بالعراق ما بعد العام (2003م).

المنهج الوصفي التحليلي/ الذي يساعد على الإلمام بكل المعلومات اللازمة لفهم موضوع البحث، والوصول إلى توصيات مدققة يمكن الاستفادة منها.

هيكلية البحث/ يتكون من مقدمة ومبحثين وخاتمة، يتناول المبحث الأول، الإطار النظري لكل من البطالة وبيئة ممارسة الأعمال، أما المبحث الثاني، فيحلل واقع البطالة في العراق والعوامل المؤثرة بها وإمكانية الحد منها، مع التركيز على مؤشرات العراق في بيئة ممارسة الأعمال وترتيبه على المستوى الدولي، وفي الخاتمة تم تناول كل من الاستنتاجات والتوصيات، التي اكدت على إن أوجه القصور في بيئة

ممارسة الأعمال في العراق وإنعكاساته على شكل تقليل لفرص العمل المطلوبة، وعليه فإن تحسين بيئة الأعمال سوف يساهم مساهمة فاعلة في الحد من البطالة وهذا ما اكدت عليه التوصيات.

المبحث الاول / الإطار النظري لمفهوم البطالة وبيئة ممارسة الأعمال

إن تعزيز استثمار يقتضي وجود مناخ استثماري يوفر أفرص لمن لديه الرغبة بالقيام بالاستثمار أو تنمية استثمارته، وهذا بدوره ينعكس بصورة أيجابية على شكل خلق فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة، إذ إن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة تعد مقومات اساسية لتحسين عمل السوق تشمل القواعد اللازمة لبيان وإثبات حقوق الملكية وخفض تكاليف تسوية النزاعات وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل الحماية القانونية ضد أي تعسف، وتتسم هذه الإجراءات بكونها متاحة للجميع عند الإحتياج وبالبساطة والكفاءة في التنفيذ، وفي هذا المبحث سندرس الجانب المفاهيمي لكل من البطالة وبيئة ممارسة الأعمال.

المطلب الاول، البطالة

يعد موضوع تحديد نسبة القوة العاملة المتعطلة من الموضوعات المهمة التي يتناولها الاقتصاد الكلي إلى جانب موضوعات الدخل والنواتج القوميون والتضخم وسعر الفائدة وميزان المدفوعات وأسعار الصرف الخارجية.

أولاً، المفاهيم الأساسية

يعد ألفرد متعطلاً unemployed إذا لم يكن لديه عمل ولكنه يسعى جاهداً للبحث عنه ولكنه لأجده والأفراد الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه فإنهم متعطلون برغبتهم voluntary unemployed ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة، كما إن معدل البطالة unemployment rate يعرف بأنه عدد العاطلين كنسبة من القوة العاملة، أما القوة العاملة الكلية total labor force فإنها تعرف على أساس عدد الأفراد المشغولين مضافاً إليهم عدد الأفراد المتعطلين، والتوظيف الكامل full employment يتحقق عندما يكون كل فرد يمتلك مهارة ويرغب في العمل بإمكانه إن يحصل على عمل، ومعظم لإقتصاديين يرون إنه حتى عند التوظيف الكامل فإن نسبة مقدارها ما بين 5-6% من القوة العاملة تكون متعطلة، والسبب في ذلك هو إنه حتى عند تحقيق التوظيف الكامل فإن بعض الأفراد يكونون في مراحل تغيير وظائفهم وهذا ما يطلق عليه (البطالة إحتكاكية) frictionally unemployment كما إن هناك بعض الأفراد ليس لديهم مهارة للعمل أو أنهم في موقع خاطيء ولا يستطيعون الحصول على أعمال مهما كان الرواج والكفاءة التي يعمل بها لإقتصاد القومي وهذا ما يطلق عليه (البطالة الهيكلية) structurally unemployment⁽¹⁾.

(1) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي – الكتاب الاول: المفاهيم والنظريات الاساسية، وكالة الإهرام للطباعة والنشر، القاهرة، 1994، ص60.

ولا يغيب عن أفكر إن السياسات العامة تؤثر على (معدل بطالة الاستخدام الشامل) وهذا يعني إن معدل العمالة الكاملة الذي يمكن تحقيقه في المستقبل خلال إلاوقات العادية يتوقف على اتجاهات السياسة العامة إلى حد بعيد، ومثال ذلك ما يأتي⁽²⁾:

- السياسات التي تشجع العمال على رفض عروض العمل مع استمرار البحث عن فرص عمل أخرى.
- السياسات التي تمنع أصحاب الأعمال من تقديم عروض عند معدلات الأجور التي تمكنهم من توفير فرص العمل والتدريب للعمال لإلاقل مهارة.
- السياسات التي تعمل على تخفيض تكلفة الفرصة البديلة لأصحاب الأعمال في استخدامهم لتسريح العمال كوسيلة لتعديل معدلات الإنتاج بما يزيد من المعدل العادي للبطالة.

إن تشغيل القوة العاملة هو السبيل إلى إنتاج السلع والخدمات المرغوبة لذلك تصبح العمالة الكاملة مفهوماً لا معنى له إذا كانت تعني العمل في أعمال غير إنتاجية أما هدف العمالة الكاملة الواضح فهو العمالة المنتجة أي العمالة التي يتولد عنها سلع وخدمات يرغبها المستهلك بأدنى تكلفة ممكنة فالعمالة الكاملة full employment : تعرف بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل بطالة الاستخدام الشامل إن ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنين الإاقتصادي⁽³⁾.

وتأسيساً على ذلك يُجمع الإاقتصاديون والخبراء وبحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف العاطل بأنه⁽⁴⁾: (كل من هو قادر على العمل ورأغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الإاجر السائد ولكن دون جدوى) وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الإاسباب، أي إنه هناك شرطان أساسيان يجتمعان معاً لتعريف العاطل بحسب إلاحصاءات الرسمية وهما: إن يكون قادراً على العمل، وإن يبحث عن فرصة للعمل.

ثانياً، البطالة عند الإاقتصاديين التقليديين

ركزت المدرسة التقليدية على الأجل الطويل واعتقد الإاقتصاديون التقليديون إن الحالة الطبيعية للاقتصاد هي حالة التوازن، وإن البطالة والأزمات هي حالات طارئة لابد من زوالها بفعل القوى التلقائية للنظام الإاقتصادي، فالبطالة على وفق ما يرون قد تكون موسمية تعود إلى تذبذب النشاط الإاقتصادي لارتباطه بالمواسم كما هو الحال في الإاقتصادات الزراعية، إذ يشتد الطلب على العمل في موسمي الزرع

(2) جيمس جوارتيني وريجارو استروب، الإاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1999، ص206.

(3) جيمس جوارتيني، المصدر نفسه، ص207

(4) رمزي زكي، الإاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة - العدد 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والإاداب- الكويت، أكتوبر- 1998، ص14.

والحصاد وينخفض في غيرهما، أو احتكاكية تنشأ عن دوران العمل وليس عن شحة الأعمال فالعامل يترك عمله لسبب ما ولألتحق بعمل آخر إلا بعد فترة غالبا ما تكون وجيزة يكون فيها العامل متعطلا عن العمل، واستنتج التقليديون إن حالة التوازن لا يمكن أن تسود إلا بسيادة التشغيل الكامل أو التوظيف التام⁽⁵⁾.

ثالثا، البطالة عند الإقتصاديين الكينزيين

غيرت النظرية الكينزية اهتمام التحليل الإقتصادي إلى الأجل القصير، واستتبط من هذا ما يأتي⁽⁶⁾:
أ- يمكن للدخل أن يتوازن ليس عند مستوى التشغيل الكامل فحسب وإنما عند أي مستوى يتعادل عنده الطلب الكلي مع العرض الكلي رغم ما يصاحب ذلك من بطالة في العمل ورأس المال.
ب- إن العمال العاطلين والطاقة الإنتاجية ألفائضة لن تختفي تلقائيا بل تزول عندما يرتفع الطلب الكلي باعتباره المقرر الحاسم للمستوى التوازني للدخل لكون الطاقة الإنتاجية ثابتة في الأجل القصير.

ت- إن الإستثمار يتسم بالتقلب لذا فإن حالة التشغيل الكامل لا تتميز بالاستقرار، فإذا اختلف توازن الدخل عند التشغيل الكامل بسبب انخفاض الإستثمار فإن المستوى التوازني الجديد للدخل سيكون مصحوبا بالبطالة والطاقة الإنتاجية ألفائضة وبالعكس في حالة زيادة الإستثمار فإن المستوى التوازني سيكون مصحوبا بالتضخم، وليس هناك عوامل تلقائية في الإقتصاد تعمل على إعادة التوازن إلى مستوى التشغيل الكامل، وبناء على ذلك فمن الضروري للدولة أن تتدخل لتحديد تقلبات الإستثمار وضمان التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وضرورة مراقبتها للنشاط الإقتصادي وتدخلها المستمر فيه، وهذا مخالف لاعتقاد التقليديين عموما لأن الحكومة عندهم تتسم بالإسراف والتبذير وعدم الكفاءة وإنعدام النزاهة والمحاباة، ويجب أن تبتعد عن التدخل بالإقتصاد وتلتزم بوظائفها التقليدية (الدفاع والأمن والقضاء).

رابعا، أنواع البطالة

هناك أسس عديدة يمكن الإستناد عليها لتقسيم العاطلين، و يعطي حساب معدلات البطالة على أساس هذه التقسيمات نتائج مختلفة تماما عن المعدل الإجمالي للبطالة، فقد يحسب معدل البطالة على أساس النسبة إلى الجنس أو على أساس الريف والحضر أو على أساس العمر أو على أساس العرق وغير ذلك من الإلأسس، كذلك يتفاوت هيكل كتلة البطالة من إذ طبيعة ألفتات المتعطلة بين بلد وآخر فهناك العاطلون الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وهناك العاطلون الذين سرحوا من أعمالهم، كذلك تتفاوت ألفتات المتعطلة عن العمل من إذ طول المدة الزمنية للتعطيل، فهناك بطالة قصيرة الأجل وأخرى متوسطة

⁽⁵⁾ محسن كاظم، مبادئ الاقتصاد - النظرية والتطبيق، لجنة البحوث والتدريب في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الكويت، الكويت، 1986، ص346.

⁽⁶⁾ محسن كاظم، المصدر نفسه، ص356.

الأجل وثلاثة طويلة الأجل (أكثر من سنة)، وقد عرفت الدول الصناعية الرأسمالية عدة أنواع من البطالة كالبطالة الدورية والبطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية⁽⁷⁾:

أ- البطالة الدورية *cyclical unemployment*

البطالة الناشئة عن تقلبات في الناتج الكلي حول مساره في الأجل الطويل، إذ تؤدي الاتجاهات الإنكماشية في الدورة الاقتصادية إلى زيادة البطالة عن معدلها الطبيعي بينما تدفع الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادي البطالة إلى مستوى أدنى من هذا المعدل وينشأ أغلب البطالة الدورية من انتشار فصل العمال الذي يصاحب إنكماش الطلب الكلي وهكذا فإنها تصيب العمال ذوي الخبرة كما تصيب العمال الجدد، ولو كانت الأجور والأسعار مرنة لاختفت هذه البطالة ففي هذه الحالة تحدث التعديلات في فائض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية من خلال انخفاض الأسعار بدلا من انخفاض الدخل الحقيقي⁽⁸⁾.

ب- البطالة الاحتكاكية *frictional unemployment*

وتنشأ بسبب الحركة المستمرة للناس والانتقال بين المناطق ومن عمل إلى آخر أو خلال مراحل مختلفة من حياة الدورة الاقتصادية كخروج الطلاب الذين إنهوا دراستهم للبحث عن عمل وعودة النساء إلى القوة العاملة بعد الولادة ولكونهم غالبا ما ينتقلون من عمل لآخر أو يبحثون عن أعمال أفضل فغالبا ما تعتبر بطالتهم اختيارية⁽⁹⁾.

ت- البطالة الهيكلية *structural unemployment*

وتعني عدم التكافؤ بين ما هو معروض من الأيدي العاملة وما هو مطلوب منها وقد يحدث لأن الطلب على نوع معين من القوى العاملة يرتفع في حين ينخفض الطلب على نوع آخر ولأيتكيف المعروض منها مع الوضع بالسرعة الكافية وغالبا ما نشهد عدم التوازن الهيكلي في المهن أو المناطق حين تنمو قطاعات وتترجع أخرى، مثل حصول نقص حاد في إعدادات الممرضات بسبب ارتفاع الإعداد ببطء بينما الطلب على الرعاية التمريضية للسكان المسنين وغيرهم ينمو بسرعة ولم يتكيف النقص الهيكلي في إعداد الممرضات إلا بعد ارتفاع الأجور بسرعة كبيرة⁽¹⁰⁾.

خامسا، البطالة والتضخم

اعتاد اغلب الاقتصاديين إن يفكروا في التضخم والبطالة كبديلين، وقد تدعم ذلك بدراسة أ.و. فيليبس A.W. Phillips الذي اكتشف وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل (100 سنة) بين تغيرات الأجور

(7) رمزي زكي، المصدر نفسه، ص22.

(8) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد

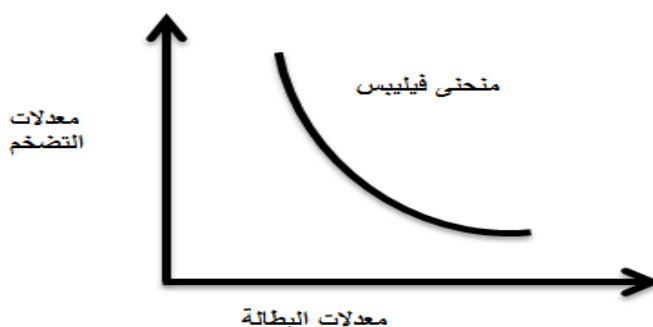
المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1987، ص616.

(9) بول أ. سامويلسون & وليام د. تورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 1995، ص595.

(10) بول أ. سامويلسون & وليام د. تورد هاوس، الاقتصاد، المصدر السابق نفسه، ص597.

النقدية ومستويات معدلات البطالة في المملكة المتحدة، ووفقا لذلك لابد لصانعي السياسات من إختيار بين زيادة في البطالة أو زيادة في التضخم كما في الشكل (1)، وفي السبعينات من القرن الماضي اختفى التبادل الظاهر بين التضخم والبطالة، وبدلا من وجود منحنى فيليبس واحد تبدو إمكانية رسم سلسلة من المنحنيات واحد لبداية السبعينات وآخر لمنتصفها وثالث لنهايتها، فإذا كان هناك ثمة تبادل فهو ليس دائما ويستمر لسنوات قليلة فقط، وحتى هذا التبادل المؤقت قد يختفي في السنوات القادمة، كما في الشكل (2) ووفقا لميلتون فريدمان فإن التحرك بعيدا عن المعدل الطبيعي للبطالة يتم بسبب عدم قدرة العمال على التنبؤ بمعدل التضخم على نحو صحيح، لذلك فهم يرفضون اعمالا كانوا سيقبلونها أو بالعكس لو استطاعوا عمل تنبؤات صحيحة، لذا فإن الزيادة غير المتوقعة في معدل التضخم تخفض معدل البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي أو بالعكس، وهذه تغيرات عارضة للبطالة وعندما تتسق التوقعات التضخمية مع الواقع فإن العمال سوف يتصرفون بشكل يؤدي إلى استعادة المعدل الطبيعي للبطالة، الذي يتسق مع معدلات تضخم كثيرة، ويعكس إلتجاه التصاعدي لمنحنيات فيليبس قصيرة الأجل تعادل معدل التضخم المتوقع مع معدل التضخم الفعلي، وتبين نقطة تقاطعها مع منحنى فيليبس طويل الأجل معدل البطالة الذي عنده يتعادل معدل التضخم المتوقع مع الفعلي⁽¹¹⁾.

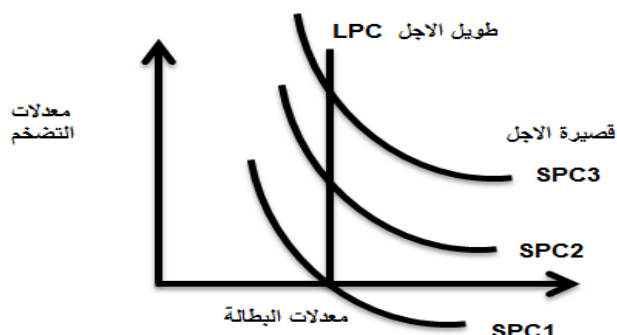
شكل (1)
منحنى فيليبس



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:
- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور و عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1987، ص616.

⁽¹¹⁾ باري سيجل، المصدر نفسه، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقديين، مصدر سابق، ص609.

شكل (2)
منحنيات فيليبس قصيرة وطويلة الأجل



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور و عبد ألفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1987، ص 617.

المطلب الثاني، الإطار المفاهيمي لبيئة ممارسة الأعمال

يأتي تزايد الاهتمام على الصعيدين الدولي والمحلي، بموضوع بيئة ممارسة الأعمال المناسبة؛ لضرورته النابعة من طبيعة المشاكل والظروف المحيطة وبحسب اقتصاد كل دولة، فهناك الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إذ يكون إلهتمام بضرورة توفير بيئة الأعمال المناسبة للتجارة الخارجية وما يرتبط بها من سياسات تجارية ملائمة، وهناك الدول المدينة التي يكون إلهتمام فيها بضرورة توفير البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص، وذلك بفعل مطالب المؤسسات المالية الدولية ضمن خطابات النوايا واتفاقيات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الموقعة معها، في حين اهتمت دول أخرى بضرورة توفير بيئة ممارسة الأعمال لغرض دعم وتحسين موقعها التنافسي في السوق الدولية⁽¹²⁾، ومهما كان السبب، فإن الجهود تبذل لخلق وتعزيز المؤشرات المختلفة لبيئة الأعمال المناسبة لعمل القطاع الخاص، ومن ثم المساهمة في خلق فرص العمل الضرورية لمعالجة مشكلة البطالة.

أولاً، الدور التنظيمي للحكومة

للحكومات اليوم دور اساسي في إيجاد بيئة معززة للاستثمار الخاص عن طريق إقرار القوانين المنظمة لبيئة الأعمال،

(12) أحمد الكواز، بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، سلسلة اجتماعات الخبراء - ب، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، 2008، ص 5.

ومن خلال التركيز على السياسات المالية على ضبط الموازنات العامة وتحديد آليات الإنفاق العام والعمل على خلق إلتساق بين السياسات المالية والسياسات النقدية بخصوص معدلات أسعار ألفتائدة ومنح إلتئمان وأسعار الصرف، والعمل على تطوير نظام شبكة الحماية إجتماعية، وتوفير ألفترص المناسبة لمبادرات القطاع الخاص، وقد جاء التوسع الكبير في اللوائح التنظيمية الحكومية التي تحكم الشؤون إلتقتصادية، بسبب ما وجده النقاد من خلل كبير في كل من نظام التدخل الحكومي المفرط ونظام عدم التدخل الحكومي في الشؤون إلتقتصادية، فعدم التدخل الحكومي، كانت من نتائج أزمات دورية في الأعمال وإنتشار ألفتقر وعدم المساواة وتسميم المياه وتلويث الأرض والجو فضلا عن تصرفات المؤسسات إلتحتكارية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية امثلة كثيرة على هذا التوسع⁽¹³⁾، ففي مجال التنظيمات الخاصة بمكافحة إلتحتكار، صدر أول قانون هام في الحركة المناهضة لإلتحتكارات وهو قانون شيرمان في 1890 والذي نص على إن (كل تعاقد أو ارتباط يحد من نشاط التعامل بين عدد من الولايات أو مع البلاد الأجنبية يعد عملا غير قانوني)، وفي الأعوام الأولى من القرن العشرين أدت الحملة على إلتجارات إلتحتكارية بسبب رفع الأسعار ورداءة الخدمات ومحابة البعض إلى بسط الرقابة الحكومية على تعريفات اجور السكك الحديدية، ومثل آخر من الولايات المتحدة أيضا، إنها خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين أخضعت مجموعة كاملة من الصناعات لقواعد تنظيم إلتقتصاد حددت فيه الحكومة الأسعار وشروط الدخول والخروج إلى الصناعات ومستويات السلامة وحأولت الدولة حماية الصحة والسلامة عن طريق نظم إجتماعية، وخلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين مرر الكونجرس القوانين التي تنظم السلامة في المناجم ثم سلامة العمال بشكل عام ووضع إطار العمل للوائح تنظيمية فدرالية خاصة بتلويث الهواء والماء والمواد الخطرة وشمل التنظيم الطاقة النووية والنفايات السامة وتقليل التهديدات التي تواجهها البيئة الدولية من المواد الكيميائية التي تستنزف طبقة الأوزون.

وبالمقابل فإن نظام التدخل الحكومي المفرط وإحتكار القطاع العام للأنشطة إلتقتصادية، أدى إلى ضعف المنافسة إلتقتصادية على المستويين المحلي والدولي وهذا ينتج ما يأتي⁽¹⁴⁾:

أ- على المستوى المحلي، أدى إلى إزاحة القطاع الخاص المحلي عن اداء دوره في أغلب المجالات إلتقتصادية المتمثل بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وهذا بدوره أدى إلى ضعف النمو إلتصادي لأن المشاريع إلتقتصادية الخاصة بالنسبة إلى إلتقتصاد الوطني مثلها مثل الأشجار إلى البستان فنتاج البستان ماهو إلا ناتج تلك الأشجار.

⁽¹³⁾ شبارد كلاو، الاساس الإلتصادي للحضارة الأمريكية، ترجمة أحمد حلمي حجاج، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964، ص165.

⁽¹⁴⁾ John D. Sullivan, Market Institutions and Democracy, Economic Reform Journal, Issue No. 3, July 2000, Center for International Private Enterprise, Page 3.

- ب- على المستوى الدولي، أدى إلى خفض الكفاءة الاقتصادية والفنية للإنتاج الوطني وهذا يضعف من تنافسية المنتجات الوطنية أمام المنتجات الأجنبية المماثلة، وبذلك يضعف القدرة على التصدير.
- ت- عدم تحقيق الأرباح لكون المشروعات العامة تنتهج آلية نظام الأجور والرواتب غير المرتبط بالإنتاج والإنتاجية والأرباح فضلاً عن اعتماد بعض المشروعات العامة على السياسات الحمائية أمام المنافسة المحلية والخارجية والسيطرة على طلب السوق المحلية، بغض النظر عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والفنية، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تحقيق الخسائر.
- ث- ضعف إنظمة الحوكمة وسعي الإدارة وراء مصالحها الخاصة وانتشار مظاهر الفساد في ظل ضعف الأجهزة الرقابية.
- ج- توليد ضغوط مالية على جانبي الموازنة العامة للدولة فعدم السعي لتحقيق الأرباح يخفض من إيرادات الموازنة العامة بينما تحصل على التمويل اللازم لاستمرارها في السوق من النفقات العامة، والنتيجة هي حصول عجز في الموازنة.
- ح- عدم كفاية الناتج المحلي لسد الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى رفع الاسترادات وهذا بدوره يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

ثانياً. مؤشرات بيئة ممارسة أنشطة الأعمال

عادة ما تهدف الدول إلى توليد بيئة أعمال ملائمة للمستثمر الأجنبي بالدرجة الأولى، متناسية المستثمرين المحليين الذين تمتلئ بهم أسواقها المحلية، فالإقتصاد الوطني ما هو إلا مجموع الشركات التي بداخله فهو يتكون ابتداء من أفراد وشركات منفردة، وإن النمو الإقتصادي ينشأ نتيجة لنمو هذه الشركات، ومن هنا تكون القضية الأهم في الإقتصاد هي قضية تكوين الشركات على المستوى الفردي وتنميتها ورعايتها، وذلك يمثل قاطرة التقدم بحسب عالم الإقتصاد (أيدموند فيليبس)⁽¹⁵⁾.

وهذا يقود إلى تأكيد أهمية تهيئة بيئة الأعمال لتسهيل مهمة تكوين هذه الشركات ونموها وهناك مجموعة من المؤشرات الخاصة بذلك، يتأولها التقرير الصادر عن البنك الدولي حول بيئة ممارسة أنشطة الأعمال سنوياً، ندرجها كما يأتي⁽¹⁶⁾:

1- بدء النشاط التجاري

يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بتأسيس وتشغيل شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ذات مسؤولية محدودة، ويستند تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى حالة معيارية لشركة محلية يبلغ رأس مالها عشرة

(1) روبرت أي ليتان ، الرأسمالية الطبية والرأسمالية الخبيثة ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد 27 ، 2010 ، ص 9.

(16) البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، المنهجية والبحث، 6-1-2018 على الموقع الاتي:

<http://arabic.doingbusiness.org/methodology>

أضعاف متوسط الدخل القومي للفرد، تقوم بنشاط تجاري أو صناعي عام ويعمل بها ما بين العشرة إلى خمسين موظفاً خلال الشهر الأول من التأسيس.

2- استخراج تراخيص البناء

يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع، ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش والحصول على توصيلات المرافق، بالإضافة إلى ذلك، مؤشر جودة التحكم للبناء الذي يقيم جودة إنظمة البناء، قوة نوعية التحكم وآليات السلامة، إنظمة المسؤولية والتأمين، ومتطلبات الشهادات المهنية.

3- الحصول على الكهرباء

يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء، بالإضافة إلى مقياس موثوقية التغذية وشفافية التعرفة، وسعر الكهرباء.

4- تسجيل الملكية

يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه، بالإضافة إلى ذلك، مقياس جديد خاص بنوعية نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد، ويشمل أربعة أبعاد هي: موثوقية البنية التحتية وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية النزاعات على الأراضي.

5- الحصول على الائتمان

يقيس هذا المؤشر مجموعتين من القضايا - قوة إنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير التي تسهل إقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس.

6- حماية المستثمرين الأقلية

يقيس قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجالس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية وحماية حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات لتقليل خطر التعرض للإساءة.

7- دفع الضرائب

يقيس هذا المؤشر الضرائب والإشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب.

1- التجارة عبر الحدود

يقيس الوقت والتكلفة المرتبطتين بالعملية اللوجستية⁽¹⁷⁾ لتصدير واستيراد البضائع المترامكن (باستثناء التعريفات) والمرتبطين مع ثلاث مجموعات من الإجراءات (الامتثال التوثيقي والامتثال الحدودي

⁽¹⁷⁾ لوجستية logistics في معجم المعاني الجامع - فن عسكري يتعلق بتموين الجيوش ونقلها وإيوائها وتأمين الاتصالات بين وحداتها والخدمات اللوجستية تعني وسائل النقل والإمدادات، على الموقع الآتي بتاريخ 2018\4\23: [لوجستية/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/لوجستية/](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/لوجستية/)

والنقل المحلي) من خلال العملية الكاملة لتصدير واستيراد شحنة من البضائع، مع الأخذ في عين الاعتبار الميزة النسبية لكل اقتصاد عند قياس إجراءات التصدير، والتركيز في إجراءات الاستيراد على مُنتج واحد شائع ومُصنّع (قطع غيار مركبة) تعتمد الطريقة لإكثر شيوعاً من وسائل النقل (مثل المرافئ، والمطارات، والمنافذ البرية) للاستيراد أو التصدير وللشريك التجاري، كما يقيس الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية، بالإضافة إلى ذلك، أضيف مؤخراً مؤشر نوعية الإجراءات القضائية، الذي يقيس ما إذا كان كل اقتصاد قد تبنى سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز نوعية وفعالية نظام المحاكم الجودة والكفاءة في المحكمة التجارية.

2- تسوية حالات الإعسار

يقيس جَوَانِبُ الضعف في قانون إشهار إفلاس الساري، وكذلك العقوبات الإجرائية والإدارية في عملية الإعسار.

3- تنظيم سوق العمل

يقيس هذا المؤشر تنظيم سوق العمل من إذ صلت به بالتوظيف والفصل من الخدمة بسبب التوظيف المفرط وساعات العمل، وقد تم توسيع نطاق جمع البيانات هذا العام لالتقاط أفضل مختلف أبعاد نوعية العمل، بشكل عام تم إضافة 16 سؤالاً، أغلبها يُركز على نوعية الوظائف، بما في ذلك المساواة في المعاملة بين للرجال والنساء، وتوافر التدريب خلال العمل والحماية الاجتماعية وآليات حل المنازعات.

المبحث الثاني / العلاقة بين البطالة وبيئة ممارسة الأعمال في العراق

أصبحت ظاهرة البطالة في العراق من المشاكل الملحة التي تحتاج إلى حلول للتخفيف من حدتها، وبالتالي وضع السياسات الملائمة لمعالجتها في ظل اقتصاد وطني متين، وفي إطار البحث عن العوامل المؤثرة في تفاقمها، وقع إختيار على العامل المؤسسي الخاص ببيئة ممارسة أنشطة الأعمال لماله من ارتباط مباشر في تشجيع الإستثمار ومن ثم توليد الفرص اللازمة لمعالجة البطالة، وهذا العامل من الأهمية بمكان مما جعله ينال اهتمام البنك الدولي، الذي اعتاد أن يصدر تقريراً سنوياً يتناول مدى التحسن الذي يطرأ على مؤشرات بيئة الأعمال لدول العالم، وفي هذا المبحث سنتناول ترتيب العراق في هذا التقرير لهذا العام والأعوام السابقة، ونجري مقارنة بينه وبين معدلات البطالة في العراق للسنوات نفسها، للخروج بنتيجة معينة حول أهم الإصلاحات المطلوبة في المؤشرات التي يتناولها التقرير، والتي تسهم في دعم القطاع الخاص، ومن ثم توفير فرص العمل اللازمة للحد من البطالة.

المطلب الأول. معدلات البطالة في العراق

أثبتت السياسات التنموية التي إنتهجها العراق بهدف تحقيق النمو إاقتصادي، إنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط أو البعيد، فقد كشف إنخفاض الكبير في عائدات النفط ضعف هذه السياسات، التي أدت إلى هيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة إاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع

معدلات البطالة، وتحول هذا القطاع إلى محرك النمو إقتصادي المهيمن في البلاد، فهو الذي يوفر فرص العمل، ويقدم الخدمات الاجتماعية، وقد حول ذلك الأمر الدولة إلى دولة رعاية، تخطط وتوجه حياة الأفراد، الذين اعتادوا على تلقي هذه الرعاية، وقد أصبح الطرفان (الأفراد والدولة) أسرى لهذه السياسات، في ظل ضعف الدور الذي يؤديه القطاع الخاص والمنظمات الأهلية في ملء الفراغ الناجم من انسحاب الدولة، فإلغاء سياسة التعيينات المركزية للخريجين التي كانت معتمدة لخريجي الجامعات؛ نتيجة لتفاقم المديونية وانخفاض معدلات النمو إقتصادي لمعظم القطاعات، مما أدى إلى بروز بطالة المتعلمين بدلا من بطالة إلاميين، وبات التخلي عن هذه السياسات في مدة قصيرة يعد من المسائل الخطيرة، بسبب ارتباط ذلك بالأمن الوطني، كما أدت سياسة تحرير التجارة إلى تدني الإنتاج الزراعي والصناعي وإلى اختفاء الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الكبيرة، وهنا لابد للدولة من التدخل عبر إيجاد مسارات تنموية جديدة، تؤدي إلى توليد فرص العمل اللازمة وذلك عن طريق دعم القطاع الخاص، ومن أجل الإحاطة بموضوع البطالة ندرج الجدول (1) ادناه:

جدول (1)
معدلات البطالة في العراق للمدة (2003-2015) (%)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات البطالة	28.1	26.8	17.9	17.5	11.7	15.3	14	12	11.1	11.9	11	10.6	16.9

المصادر:

- للسنوات (2004- 2014) راجع: الهام خزرعل ناشور، تقييم المؤشرات الاقتصادية لاداء سوق العمل في العراق، مجلة إقتصادي الخليجي، قسم الدراسات الاقتصادية- مركز البصرة والخليج العربي- جامعة البصرة، العدد(3) ، أيلول 2017، ص150.
- للسنوات (2003) و (2007) راجع: حسين عباس حسين الشمري وعبد الجاسم عباس على الله، تحليل أثر النمو إقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد3، 2014، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل، ص192.
- للسنة (2015) راجع:
- United Nations Development Programme (UNDP) Human Development Report 2016: Human Development for Everyone. Communications Development Incorporated, Washington DC, USA, 2016, p24.

ويتضح من الجدول أعلاه إن معدل البطالة كإن في أعلى مستوياته وهو (28.10) في عام 2003 وذلك يعود إلى الأحداث التي مر بها العراق والتي أدت إلى توقف أو حل بعض المؤسسات العامة، وبدأ التحسن النسبي بإنخفاض هذه المعدلات تدريجيا حتى وصلت إلى (15.1) في عام 2013 بسبب تحسن الأحوال إقتصادية وزيادة الإيرادات النفطية، إلا إن المعدلات بدأت بالارتفاع بسبب تعرض البلاد إلى صدمتين الأولى مالية بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط والصدمة الأمنية والمتمثلة بأحداث الموصل في حزيران 2014 والنزوح الإلزامي للسكان فارتفعت معدلات البطالة إلى (16.9) في عام 2015. ويمكن إدراج بعض العوامل التي تؤثر في معدلات البطالة وكما يأتي:

أولاً- السكان: تزايدت إعداد السكان من (26340) ألف نسمة عام 2003 إلى (36934) ألف نسمة عام 2015، أي إن الزيادة للسنوات الثلاثة عشر كانت بنسبة 40%، وكانت نسبة الذكور إلى الإناث متقاربة، كما يتضح ذلك من الجدول (2) ادناه، وهذه الزيادة السكانية تنعكس على عرض العمل إيجاباً، مما يتطلب توفير فرص أكبر في الطلب على العمل توازي المعروض منه:

جدول (2)

سكان العراق للسنوات 1981- 2015 (بالالف)

السنة	ذكور	إناث	مجموع
2003	13216	13124	26340
2004	13629	13510	27139
2005	14055	13908	27963
2006	14493	14317	28810
2007	14943	14739	29682
2008	16058	15837	31895
2009	15910	15754	31664
2010	16561	15929	32490
2011	16985	16353	33338
2012	17420	16788	34208
2013	17864	17232	35096
2014	18319	17686	36005
2015	18660	18274	36934

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية 2016، الباب الثاني- بيانات السكان والقوى العاملة:

<http://www.cosit.gov.iq/ar/1010-aas2016>

ثانياً- البطالة والنتائج المحلي الإجمالي

يبين لنا الجدول (3) الآتي الملاحظات الآتية:

- تزايد مجموع الأنشطة السلعية (الزراعة والصيد والتعدين والصناعة التحويلية والبناء والتشييد والماء والكهرباء) من (150489162.2) مليون دينار عام 2009 إلى (217717294.1) مليون دينار عام 2015، وبمعدل نمو سنوي مقداره (44.67%).

- تزايد مجموع الأنشطة التوزيعية (النقل والاتصالات وتجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق والبنوك والتأمين) من (28233061.4) مليون دينار عام 2009 إلى (36310380.5) مليون دينار عام 2015، وبمعدل نمو مقداره (28.60%).

- تزايد مجموع الأنشطة الخدمية (ملكية دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية) من (42659963.3) مليون دينار عام 2009 إلى (48499943.4) مليون دينار عام 2015، وبمعدل نمو مقداره (13.68%).

جدول (3)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة 2007 (2015-2009) (مليون د.ع)

الأنشطة	2009	2010	2011	2012	2013	*2014	**2015
السلعية	1504891	1557462	1683314	19116162	20111140	2060653	2177172
	62.2	59.4	82.4	3.6	8.5	41.4	94.1
التوزيعية	2823306	3056493	3283795	39341076	43213290	4121503	3631038
	1.4	0.8	2.9	.9	.0	8.0	0.5
الخدمية	4265996	4495007	4818875	49148765	52218754	4877419	4849994
	3.3	3.4	4.6	.6	.5	2.8	3.4
الناتج المحلي الإجمالي	1247028	1326870	1427002	16258753	17499017	1738726	1696308
	47.9	28.6	17.0	3.1	5.0	77.9	76.4

المصدر:

- من إعداد الباحث استناداً إلى : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الباب الرابع عشر، الحسابات القومية، على الموقع:

[http://cosit.gov.iq/AAS2016/national_accounts/national2016\(7\).htm](http://cosit.gov.iq/AAS2016/national_accounts/national2016(7).htm)

* تقديرات أولية سنوية ** تقديرات أولية فصلية

ويتضح إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان مقداره (36.02%)، وكان معدل النمو أكبر في الأنشطة السلعية (وذلك يفسر بزيادة الإيرادات النفطية إذ يشكل التعدين والنفط الخام الجزء الأعظم من هذه الأنشطة، الأمر الذي يؤكد ريعية إقتصاد العراق) والجدول (4) يوضح لنا بأن قطاع النفط يشكل 60% من الناتج الإجمالي المحلي في العراق، و 99% من الصادرات و 90% من العائدات الحكومية، في حين إنه يشغل فقط 1% من العراقيين في قطاع النفط، ويعيش 23% من العراقيين على أقل من 2.2 دولار أميركي يومياً، بحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2014.

جدول (4)

مساهمة القطاع النفطي في إقتصاد العراقي (%)

60	نسبة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي
99	نسبة النفط من الصادرات
90	نسبة النفط من العائدات الحكومية
1	العاملون في قطاع النفط

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - العراق، 13\4\2018 على الموقع:

<http://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/countryinfo.html>

3. الإرهاب

واجه العراق تحديات جسيمة من إضطراب السياسي والأزمات الاقتصادية والإنسانية المتجذرة والتمرد المسلح، مما جعل الحكومات المتتالية تهتم بمسألة تغطية النفقات العسكرية على حساب بقية القطاعات الاقتصادية، فضلا عن تعطيله لجهود تحسين المناخ الإستثماري الضروري لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية المهاجرة لإعادة بناء وإعمار البنية التحتية للاقتصاد.

وكانت الأمور قد وصلت إلى ذروتها في منتصف عام 2014، باستيلاء حركة (داعش) على قرابة ثلث مساحة العراق، ولقي 20035 فردا حتفهم في عام 2014، و17080 في عام 2015، وازداد عدد النازحين والمشردين داخليا والذي يشكل أكثر من نصف أعداد ألقراء الذين وصلت نسبتهم لذلك العام 5,22%⁽¹⁸⁾، إذ يقدر عدد النازحين للمدة بين كانون الثاني 2014 لغاية آذار 2015 وبحسب بعثة العراق للمنظمة الدولية للهجرة بالعدد (2683668) نازح و (447278) عائلة نازحة¹⁹، ونتيجة لذلك وعلى وفق التقرير الخامس من المؤشر العالمي للإرهاب لعام 2017، الذي يصدره معهد إاقتصاديات والسلام لإسترالي، وهو المؤشر الذي يصنف 163 دولة وفقا للخسائر التي طالت كل منها بسبب الحوادث الإرهابية، من إذ عدد الحوادث والوفيات والمصابين والخسائر في الممتلكات، أستنادا إلى معلومات تجمعها قاعدة بيانات الإرهاب العالمي التابعة لجامعة ميريلاند لإميريكية، فقد حل العراق في المرتبة الأولى، على الصعيد العربي متبوعا بسوريا ثم اليمن فمصر وليبيا⁽²⁰⁾، وأما عالميا فقد كان العراق في المرتبة الأولى تليه مباشرة أفغانستان، ثم نيجيريا، فسوريا وباكستان واليمن والصومال والهند وتركيا وليبيا على التوالي⁽²¹⁾.

4. الفساد

يتشابه أثر الفساد مع أثر الإرهاب في تعطيله للجهود المبذولة في تحسين المناخ الإستثماري الضروري لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية المهاجرة لإعادة بناء وإعمار البنية التحتية للاقتصاد، ولم يدخل العراق في جدول مدركات الفساد في العالم إلا بعد العام 2003 نظرا لاستبعاده من مؤشر مدركات الفساد في تقاريرها السنوية قبل هذا التاريخ، إن جميع تقارير المنظمة ومنذ عام 2003 ولحد الآن تعطي لمؤشر مدركات الفساد في العراق نسباً عالية جداً⁽²²⁾، ويوضح لنا الجدول (5) ماسجله العراق في تقارير المنظمة، ففي العام 2004 حصل على التسلسل 129 من بين 146 دولة ضمها التقرير بوصفه الأكثر فساداً بموجب المدركات، وهو الأسوء عربياً، وفي

⁽¹⁸⁾ The world bank, Iraq economic monitor- laboring through the crisis, spring2016, p7.

⁽¹⁹⁾ المفوضية العليا لحقوق الانسان، تقرير النازحون والمهجرون داخليا، مقدم للمقرر الخاص في الامم المتحدة، بغداد، 2015، ص2. وطرز

⁽²⁰⁾ يابلادي، مؤشر الارهاب العالمي لسنة 2017 ، نشر في 2017/11/15، على الموقع الاتي:

<https://ar.yabiladi.com/articles/details/59373> /مؤشر-الإرهاب-العالمي-لسنة-2017.html

⁽²¹⁾ The Institute for Economics & Peace (IEP), GLOBAL TERRORISM INDEX 2017, Sydney, 2017, p 21.

⁽²²⁾ حسن كريم عاتي، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية- أضواء ومعالجات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، العدد السادس، 2013، ص72.

العام 2005 جاء تسلسله 137 على مستوى العالم في تفاقم مدركات الفساد فيه، وفي العام 2006 جاء تسلسله 160 من مجمل الدول التي ضمها التقرير والبالغة 163 دولة، وفي العامين 2007 و2008 كان تسلسله 178 وهو الثالث أيضا عالميا من بين الدول إلاكثر مدركات الفساد فيه، وفي العام 2010 جاء تسلسله 175 ضمن جدول الدول البالغ عددها 178 دولة، وفي العام 2011 احتل المرتبة 175 من 183، وفي عام 2012 كان العراق في المرتبة 169 من 176 دولة، وفي عام 2013 كان في المرتبة 171 من 177، وفي عام 2014 احتل المرتبة 170 من 174 على المستوى العالمي، والمرتبة 16 من 17 عربيا.

جدول(5)

احصائية لحالة العراق على مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2003-2014)

السنة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا	عدد الدول المصنفة
2004	18 من 18	129	146
2005	17 من 18	137	159
2006	18 من 18	160	163
2007	19 من 20	178	180
2008	19 من 20	178	180
2009	18 من 20	176	180
2010	19 من 20	175	178
2011	18 من 20	175	183
2012	18 من 20	169	176
2013	15 من 17	171	177
2014	16 من 17	170	174

المصدر:

- غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، العدد التاسع، 2016، ص178.

5. ضعف المواعمة بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل وتشير بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى اختلال التوازن بين تخصصات الخريجين، إذ يشكل خريجو تخصصات العلوم النسائية نسبة أعلى من خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية²³.

المطلب الثاني، بيئة ممارسة الأعمال في العراق

يمثل وجود مناخ استثماري جاذب أمراً لا بد منه لتحقيق النمو إقتصادي ومن ثم الحد من البطالة، ويحتل تسيير الشركات بالقطاع الخاص موقع القلب من عملية التنمية، ففي ظل سعي هذه الشركات لتحقيق الربح تبتكر وتستثمر وتوظف الأفراد، وهو ما يدفع في النهاية إلى النمو إقتصادي، لذا فإن وجود مناخ استثماري جاذب سيعود بالنفع على المجتمع كله وليس على الشركات فحسب، وهذا من صميم مهام الحكومة التي تتولى الموازنة بين مصالح المجتمع والشركات المنفردة.

(23)، طارق علي العاني وصلاح عبد القادر النعيمي، التعليم العالي في العراق، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مكتب العراق، كانون الثاني-2013، ص7.

أولاً. العلاقة بين معدلات البطالة في العراق وبيئة ممارسة الأعمال

وفي إطار دراسة العلاقة بين معدلات البطالة في العراق وبيئة ممارسة الأعمال، التي يوضحها الجدول (6)، يتبين تسجيل العراق لمراتب متأخرة جداً في مقياس سهولة بيئة ممارسة الأعمال، وتسجيل معدلات بطالة مرتفعة للسنوات نفسها.

جدول (6)

العلاقة بين معدلات البطالة في العراق ومرتبته العراق في تقرير بيئة ممارسة الأعمال للمدة (2008-2017)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البطالة %	15.3	14	12	11.1	11.9	11	10.6	16.9
المرتبة	150	153	159	164	155	151	160	166

المصادر:

- معدل البطالة للسنوات (2004-2014) ماعدا 2007 راجع: الهام خزرعل ناشور، تقييم المؤشرات الاقتصادية لاداء سوق العمل في العراق، مجلة إقتصادي الخليجي، قسم الدراسات الاقتصادية- مركز البصرة والخليج العربي- جامعة البصرة، العدد (3)، أيلول 2017، ص150.

- معدل البطالة للسنوات (2003) و (2007) راجع: حسين عباس حسين الشمري وعبد الجاسم عباس على الله، تحليل أثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد3، 2014، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، ص192.

- معدل البطالة للسنة (2015) راجع:

-United Nations Development Programme (UNDP) Human Development Report 2016: Human Development for Everyone, Communications Development Incorporated, Washington DC, USA, 2016, p24.

- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، المنهجية والبحث، 6-1-2018 على الموقع الآتي:

<http://arabic.doingbusiness.org/rankings>

والجدول (6) يبين إن ترتيب العراق في تقرير بيئة الأعمال في عام 2008 كان (150) هو افضل تقدير تم الحصول عليه في الجدول، يقابله معدل بطالة (15.3%)، وعندما ساءت بيئة الأعمال ووصلت إلى (160) انخفض معدل البطالة إلى (10.6%) في عام 2014، وهنا يثور التساؤل الآتي: لماذا تحسنت معدلات البطالة مع ازدياد مرتبة العراق في تقرير بيئة الأعمال والذي يشير إلى زيادة في صعوبة ممارسة الأعمال؟ يبدو مما تقدم عدم وجود ارتباط عال بين المؤشرين، وهذا يمكن اعتباره مخالفاً لمنطق النظرية الاقتصادية إلا إنه يمكن تبريره بما يأتي :

1. إن المؤشرين يقومان على تقديرات وليس على مؤشرات حقيقية مثل (مؤشرات الناتج أوالتضخم وغيرها).
2. لأیوجد مسح سنوي لمعدلات البطالة ولأیوجد مسح سنوي حقيقي لبيئة الأعمال في العراق.
3. إن الحكومة هي التي قامت بالدور الرئيس في استيعاب العاطلين وتعيينهم في دوائر الدولة بغض النظر عن مناخ الإستثمارزاد من مستويات البطالة المقنعة في الدوائر الحكومية وهكذا.

ثانياً. واقع بيئة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018

وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال للعام 2018، يحتل العراق المرتبة 168 بين 190 اقتصاداً، ولكن جهود الإصلاح والتعامل مع الأزمات والتي تستند إلى خطة التنمية الوطنية للأعوام (2014-2018) تعد فرصاً لتحسين إنظمة الأعمال التي تركز أولوية الإصلاحات الاقتصادية المؤسسية وتطوير القطاع الخاص، التي من شأنها تعزيز بيئة الأعمال وتحقيق نمو وفرص عمل أفضل، ويتبين لنا من الجدول (6) السابق، إن العراق في عام 2008 احتل المرتبة (150) في تقرير سهولة ممارسة الأنشطة التجارية وهي مرتبة متأخرة ولكنه تأخر أكثر في السنوات التالية حتى وصل إلى المرتبة (168) في عام 2018، والجدول (7) أدناه يقارن بين ترتيب العراق في التقرير العالمي على صعيد المؤشرات المختلفة، وهذه المقارنة تكون نافعة في وضع الحلول وبحسب الأولويات:

جدول (7)

مقارنة بين مؤشرات بيئة الأعمال في العراق لسنة 2018

إقتصاد	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على إلتزام	حماية المستثمرين إلاقية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
العراق	168	154	93	116	101	186	124	129	179	144	168

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى :

-International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank، Doing Business 2018-Reforming to Create Jobs، A World Bank Group Flagship Report، Comparing Business Regulation for Domestic Firms in 190 Economies، 15TH EDITION، Washington DC، 2018.

- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، المنهجية والبحث، 6-1-2018 على الموقع:

<http://arabic.doingbusiness.org/rankings>

يتبين لنا من الجدول (7) إن المؤشرات تأخذ الترتيب الآتي من الأسهل إلى الأصعب في بيئة الأعمال:

1. استخراج تراخيص البناء: العراق فقد احتل المرتبة (93) عالمياً
2. تسجيل الملكية: العراق فقد حصل على المرتبة (101) عالمياً
3. الحصول على الكهرباء: اما العراق فقد كان في المرتبة (116) عالمياً
4. حماية المستثمرين إلاقية: كان العراق قد حصل على المرتبة (124).
5. دفع الضرائب: العراق حصل على المرتبة (129) عالمياً.
6. إنفاذ العقود: حصل العراق على المرتبة (144) عالمياً.
7. بدء النشاط التجاري: العراق فإنه يحتل المركز (154) عالمياً
8. تسوية حالات الإعسار: العراق في الحصول على المرتبة (168) عالمياً

9. التجارة عبر الحدود: حصل العراق على المركز (179) عالمياً
10. الحصول على الائتمان: العراق تتنافس على المرتبة الأخيرة (186) عالمياً
- الجدول (8) ادناه يعرض مقارنة بين مؤشرات بدء النشاط التجاري في العراق والدول الإقليمية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والدولة الأفضل أداء، عن طريق هذا الجدول نتعرف على صعوبة إقامة المشروعات الجديدة مقارنة بالدول الأخرى، من ناحية عدد الإجراءات والوقت والتكلفة، ومن ثم انعكاس ذلك على شكل صعوبة في توفير فرص العمل الضرورية لتشغيل العاطلين:
- 1- عدد الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط التجاري في العراق للرجال هي (8) وللنساء (9) وهما أكثر مما سجل في الإقليم الذي سجل على التوالي (7.7) و (8.4) وكذلك أكثر مما سجل في منظمة التعاون الاقتصادي إذ تم تسجيل (4.9) اجراءا للرجال والنساء، وكانت نيوزيلندا تمثل أفضل المؤدين إجمالاً إذ سجلت الحاجة إلى أجراء (1) فقط.
- 2- الوقت الذي يستغرقه بدء النشاط التجاري في العراق للرجال هو (26) يوم وللنساء هو (27) يوم وهو أكثر مما سجل في الإقليم الذي سجل على التوالي (18.6) و (19.3) يوم وكذلك أكثر مما سجل في منظمة التعاون الاقتصادي إذ سجل (8.5) للرجال وللنساء، وسجلت نيوزيلندا الدولة الأفضل أداء إذ سجلت (0.5)(24) يوم.
- 3- تكلفة بدء النشاط التجاري كنسبة مئوية من دخل ألفرد، سجل العراق (43.3%) وهذه النسبة أكبر مما سجله الإقليم الذي سجل (18.7%) ومن منظمة التعاون التي سجلت (3.1%) وكانت المملكة المتحدة الأفضل أداء بنسبة (0.0%).
- 4- الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (%) من دخل ألفرد في العراق تم تسجيل (18.5%) وهي أكبر نسبة (9.9%) التي سجلها الإقليم وأكبر من (8.7%) التي سجلتها منظمة التعاون الاقتصادي، وهناك 113 من الاقتصادات سجلت نسبة (0%).

جدول (8)

مؤشرات بدء النشاط التجاري في العراق (2018) مقارنة بمجموعات دولية مختلفة

المؤشر	العراق للرجال	العراق للنساء	أفضل المؤدين إجمالاً
إجراءات - (عدد)	8	9	1 نيوزيلندا
الوقت - للرجال (يوم)	26	27	0.5 نيوزيلندا
التكلفة - للرجال (% من دخل ألفرد)	43.3	43.3	0 المملكة المتحدة
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من الدخل)	18.5	18.5	0 (113 من الاقتصادات)

المصدر: البنك الدولي، Doing business، البيانات، 2018\4\22، على الموقع الآتي:

<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomies/iraq#starting-a-business>

(24) الإجراءات عبر الإنترنت تمثل ٠,٥ يوم في حساب الوقت الإجمالي.

ثالثاً. الإصلاحات المطلوبة في بيئة الأعمال في العراق

لاشك إن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة، أي قواعد لإثبات حقوق الملكية وبيانها وخفض تكلفة تسوية المنازعات وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية وتزويد الشركاء التعاقديين بسبيل توفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال ويتمثل ذلك في تصميم إجراءات حكومية تنسم بالبساطة في التطبيق وإن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها، إذ تعتمد قدرة وفعالية السوق اعتماداً كبيراً على بيئة الأعمال، من إذ القوانين الحكومية، والتأثيرات السياسية والتشريعية والخدمات الحكومية والممارسات والبنية التحتية ذات الصلة وثقافة القطاع غير الرسمي التي تحكم التبادلات والتفاعلات السوقية، وذلك كله يؤدي إلى سهولة بيئة الأعمال ومن ثم إقامة المشروعات التي ستوفر فرص لتشغيل العاطلين، وهذا يتطلب دراسة نوعين من الإصلاحات وكما يأتي:

أ. إصلاح التشريعات

القانون والتشريع هما القواعد والإجراءات التي تترجم السياسة الاقتصادية والاجتماعية لتصبح قابلة للتنفيذ على الجميع، لكي ينعكس ذلك على بناء الثقة، إذ إن أحد معايير نجاح الحكومات هو مقدار ماتوفره من رفاهية لشعبها عن طريق زيادة متوسط الدخل وتهيئة المناخ الضروري لرفع مستوى جودة الحياة بشكل عام، ورفع مستوى دخول الأفراد الذي ينعكس بدوره على مستويات الإنفاق العام والاستهلاك، بما يعني مزيداً من الإنتاج لمواجهة الاستهلاك ومزيداً من الأرباح للمشروعات ينتج عنها تراكمات رأسمالية للتوسع في إنشطتهم ومزيد من الضرائب للحكومات للتوسع بالخدمات الأساسية، ومن هذه القواعد والإجراءات التي يمكن إصلاحها ما يأتي:

1- تشريعات خاصة بتقليل عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بتأسيس وتشغيل الشركات، وهذا يؤدي إلى تسهيل بدء الأعمال، فمثلاً عند مراجعة الدوائر ذات العلاقة في العراق يتطلب إحضار المستمسكات الأربعة وعند إحضارها يتطلب أن تكون حديثة وتحديث كل منها يتطلب مراجعات أخرى حتى يستغرق الأمر شهوراً بينما في دول أخرى يتطلب الأمر تقديم الوثائق عن طريق (الإنترنت) والذي لأيستغرق إلا ساعات معدودة، كما يمكن على مستوى بدء النشاط تحديث الإجراءات، باستخدام التوقيع الإلكتروني للشركات، لخفض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري، وجعل التسجيل عملية إدارية بدلا من التسجيل في المحاكم، وتوحيد المستندات والوثائق، ومركزية عمليات التسجيل، (النافذة الواحدة) بدلا من تعامل اصحاب الشركات مع جهات عديدة، وذلك ممكن عن طريق استخدام أنموذج موحد أو رقم موحد لتوحيد هوية الشركة لجميع المعاملات الحكومية.

2- تشريعات خاصة بتقليل الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع، ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات المرافق.

- 3- تشريعات خاصة بتعزيز إجراءات التقييس والسيطرة النوعية والخاصة بجودة نوعية آليات السلامة وإنظمة المسؤولية والتأمين ومتطلبات الشهادات المهنية.
- 4- تشريعات خاصة بتوفير تغذية الشركات بالطاقة الكهربائية عن طريق تعزيز موثوقية التغذية وشفافية التعرفة، وسعر الكهرباء.
- 5- تشريعات خاصة بتعزيز نظام إدارة الأراضي والذي يشمل موثوقية البنية التحتية وتوفير الخدمات اللازمة، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية النزاعات على الأراضي.
- 6- تشريعات خاصة بتسهيل تدابير إقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، وإجراء عملية الإصلاح في الجهاز المصرفي.
- 7- تشريعات خاصة بضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات لتقليل خطر التعرض لسوء الاستغلال من قبل مجالس الإدارة، والأخذ بالنظام الإلكتروني في تقديم الخدمات من أجل تعزيز الشفافية فضلاً عن الحفاظ على السجلات من التلف.
- 8- تشريعات خاصة بإصلاح نظم الضرائب والإشترابات الإجبارية السنوية التي يتعين على الشركات الصغيرة دفعها أو سحبها وتخفيف العبء الإداري في دفع الضرائب، ومن البديهي إن عدم وجود حصر دقيق للأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى عدم حصر المجتمع الضريبي، وظهور إقتصاد غير الرسمي.
- 9- تشريعات خاصة بتقليل الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير وأستيراد البضائع والتي ترتبط مع ثلاث مجموعات من الإجراءات (الإمتثال التوثيقي والإمتثال الحدودي والنقل المحلي) وتبنى سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز نوعية وفعالية نظام المحاكم وكذلك الجودة والكفاءة في المحكمة التجارية وتقليل الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية أي نزاع تجاري والإهتمام بآليات فض النزاعات والخدمات القضائية والمؤسسات القانونية التي تعنى باقتصاد السوق وحقوق الملكية والحقوق الشخصية وحكم المؤسسات.
- 10- تشريعات خاصة بتخفيف العقوبات الإجرائية والإدارية في عملية الإعسار، وتصفية الأعمال المتعثرة والتي تتعرض للخسارة.

ب- إصلاح السياسات

القيام بالإصلاحات التشريعية الخاصة بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، لا بد إن يشمل إصلاح إليات والإجراءات التي تضمن وضع هذه القواعد موضع التطبيق، مما يوفر بيئة جاذبة للأعمال والاستثمار الأجنبي ومن ثم إتاحة فرص للعمل، وهذا يتطلب بعض الإصلاحات:

- 1- إصلاحات تتعلق بالجانب الأخلاقي فمثلا تسود على المستوى الحكومي بسبب التعددية الحزبية (عملية الحذف)²⁵ والتي تجعل كل جهة سياسية تضع العوائق في طريق الجهات الأخرى لئلا تجبر الإنجازات لصالحها، حتى بات ذلك من سمات العملية السياسية في العراق والبلدان النامية، وهذا يتطلب عملا جادا من المؤسسات التربوية والإعلامية فضلا عن الدينية والمجتمع المدني لتسليط الضوء على هذه الجوانب من أجل الإصلاح.
- 2- إصلاحات تتعلق بالجانب الاجتماعي وتخص الأنضباط والالتزام بالقوانين والتشريعات ومتابعة تنفيذها عبر وضع آليات معينة تضمن هذا التنفيذ وعدم ترك المجال للإفلات من العقاب، وهذا يصدق ابتداء من المخالفات المرورية كالعبرور من المناطق المحددة للعبور واحترام إشارة المرور مروراً بالاعتداء على الأراضي الحكومية وإقامة العشوائيات وخنق المدن وحرمانها من المناطق الخضراء، وتخريب البنية التحتية وإنهاء بالأنظمة الخاصة ببيئة الأعمال.
- 3- إصلاحات تتعلق بالجانب المهني خاصة تعزيز دور الاتحادات والمنظمات وزجها في عمليات التدريب والتأهيل وإنشاء المشاريع الصغيرة والرائدة وإنماط التشغيل الذاتي، ومساعدة المؤسسات بكافة أحجامها من دون التركيز على إحتياجات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة تحديداً.
- 4- إصلاحات تتعلق بتحسين الإجراءات الحكومية التي كلما اتصفت بالشفافية والكفاءة وبساطة التطبيق، فمن المرجح إن أصحاب الأعمال سوف يقل اعتمادهم على علاقاتهم وأتصالاتهم الشخصية أو إامتيازات الخاصة الممنوحة لهم، وسوف يزداد النشاط في إالاقتصاد الرسمي إذ يخضع هذا النشاط للضرائب والإجراءات الحكومية النافعة.
- 5- إصلاحات تتعلق بالسياسات إالاقتصادية والتنسيق فيما بينها وتخص دور المآلية العامة عن طريق السياسة الإنفاقية في تعزيز هذه البيئة فالإنفاق في مجالات البنية التحتية وخاصة الكهرباء سوف يؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال كما تعمل السياسة الضريبية المدروسة في تشجيع إالاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وتنسيق هذه السياسات مع السياسات إالاقتصادية الأخرى كالنقدية والتجارية، في تعزيز بيئة الأعمال المولدة لفرص العمل عن طريق تشجيع الأعمال.
- 6- إصلاحات خاصة بالجانب الأمني وتخص العمل الحكومي الجاد على توفير إالاستقرار الأمني عن طريق تعزيز القوات الأمنية من جانب وعن طريق تحقيق الرفاه للمواطنين واستيعاب مطالباتهم

²⁵ السيد جواد الشهرستاني، كلمته لدى استقبال مجموعة من تدريسيي كلية الامام الكاظم عليه السلام، قم المقدسة، 9-5-2018، وقد ضرب مثالا على ذلك هو الطبيب جعفر علاوي وهو من كبار الاطباء العراقيين في بريطانيا، والذي اخبر السيد بانه طلب من رئيس مجلس الوزراء في حينه قطعة ارض لاقامة مستشفى لمعالجة مرضى السكر والاستفادة من خبراته في مجال تخصصه فامر فوراً باعطائه اياها ولكن المشروع لم يرى النور لئلا تجبر المستشفى كإنجاز لشخصية او جهة معينة بالرغم من ان الغاية منها خدمة انسانية خالية من اي توجه حزبي، وضرب السيد مثالا اخر في دولة نامية اخرى مبينا ان الحذف من سمات الدول (النامية).

المشروعة في حياة حرة وكرامة، وإعطاء الأولوية لذلك مع إيلاء إهتمام بالعلاقات الدولية والإقليمية ألفة.

7- إصلاحات تتعلق بمكافحة الفساد الذي يشكل عقبة كبرى وشريكا للإرهاب في تعطيل النشاط الإقتصادي، وهو يتطلب حملة شبيهة بالحملة الموجهة لمكافحة التطرف والإرهاب، عن طريق إصدار التشريعات غير المتساحة مع أفسادين والحملة الإعلامية لمواجهةهم، فضلا عن تقييده على المستوى الشعبي وعدم السماح لتحول أفسادين إلى أبطال في نظر العامة عبر حبالهم ورشأوهم.

الاستنتاجات والمقترحات

أولا- الاستنتاجات

- 1) لم نلاحظ من دراسة البيانات الخاصة في كل من بيئة ممارسة الأعمال ومعدلات البطالة في العراق أي ترابط قيام الحكومة باستيعاب نسبة مهمة من العاطلين عن العمل في دوائرها الحكومية فضلاً عن ذلك فإن المؤشرين يبينان ممارسة الأعمال ومعدلات البطالة يقومان على تقديرات وليس على مؤشرات حقيقية مثل (مؤشرات الناتج أو التضخم وغيرهما)، كما إنه لا يوجد مسح سنوي لمعدلات البطالة في العراق ولا يوجد مسح سنوي حقيقي لبيئة الأعمال في العراق، ومع ذلك فقد اعتمدنا على الارتباط المنطقي بين الطرفين، فتحسين بيئة الأعمال يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال والاستثمار اللازمين لإقامة المشروعات المولدة لفرص العمل.
- 2) عدم وجود استراتيجية خاصة بتحسين بيئة الأعمال الضرورية تحتوي مجموعة من الأهداف والغايات والآليات اللازمة لتسهيل استثمار وإقامة المشروعات الخاصة ومن ثم توفير فرص لتشغيل العاطلين.
- 3) الإنعكاسات السلبية لعمليات تدمير البنية التحتية للاقتصاد وخاصة ما يتعلق بالكهرباء بعد الأحداث التي شهدتها العراق قبل وبعد 2003 على بيئة ممارسة الأعمال في العراق، وما تلاها من سياسة تحرير التجارة وفتح الحدود والتي أدت إلى تدني الإنتاج الزراعي والصناعي وإلى اضعاف الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الكبيرة في النشاط الخاص المولد لفرص العمل.
- 4) الإنعكاسات السلبية لكل من الإرهاب والفساد على بيئة ممارسة الأعمال في العراق من خلال مساهمتها في تعطيل الجهود المبذولة في تحسين المناخ الإستثماري الضروري لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية المهاجرة لإعادة بناء وإعمار البنية التحتية للاقتصاد، الضرورية لإقامة المشروعات اللازمة لتوفير أفرص لتشغيل العاطلين.
- 5) نقص البيانات والمسوحات السنوية الخاصة بالسوق وبيئة الأعمال والبطالة اللازمة لإجراء الدراسات لكل من الباحثين والمستثمرين، فضلا عن التناقض الذي تعاني منه البيانات المتوافرة، مما يعرقل مهمة الباحث في طرح المشكلات وحلولها.

- (6) تزايد إعداده السكان مما ينعكس على شكل زيادة في عرض العمل، في ظل بيئة أعمال غير مولدة لفرص العمل في جانب الطلب، فضلا عن ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل.
- (7) إختلال في الهيكل الإنتاجي، نتيجة لاعتماد السياسات التنموية المنتهجة في العراق على القطاع النفطي، إذ إن قطاع النفط يشكل 60% من الناتج الإجمالي المحلي في العراق، و99% من الصادرات و90% من العائدات الحكومية، في حين إنه يشغل فقط 1% من العراقيين في قطاع النفط، فهو الذي يوفر فرص العمل والخدمات الاجتماعية للأفراد، وإل اعتماد على هذا القطاع في تمويل إعادة إعمار البنية التحتية لبيئة الأعمال وإصلاحها، بكل ما يحمله هذا القطاع من آثار سلبية نتيجة لتأثير أسعار النفط العالمية وإنخفاضها وإنعكاس هذا التأثير وإنخفاض على شكل صدمات مالية تؤدي إلى لجوء الحكومة إلى التقشف والحد من النفقات.
- (8) تشير مؤشرات بيئة ممارسة الأعمال في العراق بمقارنتها عالميا وإقليميا إلى كونه يحتل المراتب المتأخر في التقرير الدولي الذي يضم (190) دولة.

ثانياً. المقترحات

1. وضع استراتيجية خاصة ببيئة الأعمال تضع الأهداف والغايات والآليات اللازمة لإصلاحها، ودمج سياسات التشغيل في إطار إقتصاد الكلي بإذ تكون معالجة البطالة أحد مؤشرات صياغة السياسات إقتصادية، على إن يكون الإصلاح باتجاهين أحدهما إصلاح للتشريعات والآخر للسياسات، وبالاتجاه الذي يؤدي إلى إتاحة الفرص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بالعمل لتوفير فرص لتشغيل العاطلين.
2. إهتمام بإعادة بناء البنية التحتية للإقتصاد وتوجيه الإصلاحات الخاصة بدور المالية العامة نحو الإنفاق العام على إعادة بناء البنية التحتية كالطرق والمطارات والموانئ وشبكات الري والماء وخاصة فيما يتعلق بالكهرباء، فذلك يسهم أسهاما فاعلا في تحسين بيئة ممارسة الأعمال في العراق، وإل إهتمام بإعادة صياغة لسياسة تحرير التجارة وفتح الحدود من أجل دعم الإنتاج الزراعي والصناعي وتوفير بيئة حاضنة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الكبيرة في النشاط الخاص المولد لفرص العمل.
3. قيام الحكومة بالعمل على توفير البيئة الأمنة والمستقرة عن طريق إتفاقات الدولية والثنائية على الصعيد الخارجي وعن طريق تعزيز القوات الأمنية لمكافحة الإرهاب وجعل بيئة ممارسة الأعمال في العراق بيئة جاذبة للاستثمارات لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية المهاجرة لإعادة بناء وإعمار البنية التحتية للإقتصاد، الضرورية لأقامة المشروعات اللازمة لتوفير الفرص لتشغيل العاطلين.

4. قيام الحكومة بالعمل على مكافحة أفساد عن طريق إتفاقات الدولية والثائية على الصعيد الخارجي وعن طريق تعزيز التشريعات اللازمة لمكافحته وملاحقة المتهمين بالفساد والمتلاعبين بالمال العام عن طريق المحاكم المختصة وعدم التسامح مع المتورطين بالفساد، والاستفادة من المنابر الإعلامية والدينية والثقافية في هذه المواجهة.
5. تطوير التعليم وربطه بالتدريب والتشغيل من خلال تعميق التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وربط مخرجاته بمدخلات سوق العمل، والاهتمام بالتدريب على المهارات الجديدة وإعادة التدريب والتأهيل لاسيما في الميادين التي يتزايد الطلب فيها على اليد العاملة الماهرة ذات التخصص الدقيق مثلا : الصناعات الإلكترونية والبرمجيات.
6. إصلاح إختلال في الهيكل الإنتاجي، الناجم عن اعتماد السياسات التنموية على القطاع النفطي وذلك عن طريق سن التشريعات الضرورية لتنشيط القطاع الخاص وتحفيز نموه ليكون أكثر قدرة على خلق فرص العمل، ومن أهم الجوانب التي ينبغي التأكيد عليها هو جانب بيئة ممارسة الأعمال، على إن تكون الإصلاحات بحسب الحاجة ووفقا لترتيب المؤشرات من الأكثر عجزا في بيئة أعمال العراق إلى الأقل وهي كما يأتي: الحصول على إلتئمان- التجارة عبر الحدود- تسوية حالات الإعسار- بدء النشاط- إنفاذ العقود- دفع الضرائب- حماية المستثمرين إلاقلية- الحصول على الكهرباء- تسجيل الملكية- إستخراج تراخيص البناء.
7. تعزيز دور إلتحادات والمنظمات وزجها في عمليات التدريب والتأهيل وإنشاء المشاريع الصغيرة والرائدة وأنماط التشغيل الذاتي.
8. قيام كل من وزارة العمل والشؤون إلتجتماعية والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بحصر وإعداد البيانات المتعلقة بالبطالة بهدف التعرف على حجمها ونوعها لضمان أستحداث برنامج وطني يقوم على التنسيق بين الوزارات المختلفة لخلق فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلات العاطلين عن العمل، وإتاحة هذه البيانات للمستفيدين من باحثين ومستثمرين.

المصادر

أولا، المصادر العربية

- (1) أحمد الكواز، بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، سلسلة اجتماعات الخبراء - ب ، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، 2008.
- (2) باري سيجل، النقود والبنوك وإلتقتصاد- وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور & عبد ألفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1987.
- (3) البنك الدولي ، تقرير أنشطة الأعمال - 2010 ، واشنطن ، 2010.

- (4) البنك الدولي ، تقرير أنشطة الأعمال – 2011 ، واشنطن ، 2011.
- (5) بول أ. سامويلسون & وليام د. تورد هأوس، إقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، الدار الإلهلية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1995.
- (6) جيمس جوارتيني & ريجارد استروب، إقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد ألفتاح عبد الرحمن & عبد العظيم محمد، دار المريخ ، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1999.
- (7) رمزي زكي، إقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة – العدد 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، أكتوبر – 1998.
- (8) سامي خليل، نظرية إقتصاد الكلي – الكتاب الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية، وكالة إلهرام للطباعة والنشر، القاهرة، 1994.
- (9) شبارد كلاو، إلهاس إقتصادي للحضارة الأمريكية، ترجمة احمد حلمي حجاج، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964.
- (10) محسن كاظم، مبادئ إقتصاد – النظرية والتطبيق، لجنة البحوث والتدريب في كلية التجارة وإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الكويت، الكويت، 1986.
- (11) اليكساندرا ميل براديت وماري ماكفأي ، التطوير المستدام للقطاع الخاص سعيا لتحقيق نتائج ملموسة للفقراء ، منظمة العمل الدولية ، ط1 ، تورينو ، إيطاليا ، 2007.

ثانياً، المراجع الأجنبية

- 12) John D. Sullivan ،Market Institutions and Democracy، Economic Reform Journal، Issue No. 3، July 2000، Centre for International Private Enterprise.
- 13) The Institute for Economics & Peace (IEP)، GLOBAL TERRORISM INDEX 2017، Sydney، 2017 .
- 14) The World Bank، Iraq economic monitor- laboring through the crisis، spring 2016.

ثالثاً، المجالات العلمية

- 15) حسن كريم عاتي، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية – أعضاء ومعالجات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، العدد السادس، 2013.
- 16) روبرت أي ليتان، الرأسمالية الطيبة والرأسمالية الخبيثة، مجلة الإصلاح إقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 27، 2010 .

17) سالم وهبي، ثلاثية الإصلاح للخروج من إلزامية، مجلة الإصلاح إقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد/10، مآيس 2004.

رابعاً المواقع الإلكترونية

18) أياهاب علي النواب، البنك الدولي: ماذا يعني تحسين بيئة الأعمال في العراق للعام 2018؟ 2017-11-18 شبكة النبا المعلوماتية 1419:

<https://ar.yabiladi.com/articles/details/59373> 2017-لجنة-الإرهاب-العالمي-لجنة-2017

19) البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، المنهجية والبحث، 6-1-2018 على الموقع الآتي:
<http://arabic.doingbusiness.org/methodology>

20) معجم المعاني الجامع - على الموقع الآتي بتاريخ 2018\4\23:
<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/لوجستية/>

21) يابلادي، مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2017، نشر في 2017/11/15، على الموقع الآتي:
<https://annabaa.org/arabic/economicarticles/13182>